(نوفمبر) ، ١٩٥٢ ، جاء بمثابة التغطية الشرعية لوضع قائم على صعيد الواقع العملي . ثم كان التصديق النهائي على علاقة المنظمة بالدولة في الاتفاقية التي وقعها الطرفان بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ، ١٩٥٤ ، وهي الاتفاقية المعروفة بـ « الميثاق » (Amanah) بين حكومة اسرائيل واللجنة التنفيذية الصهيونية . والميثاق يؤكد من جديد على مضمون القانون الاساسي ويشتمل على تفاصيل المهمات الموكولة الى اللجنة التنفيذية الصهيونية ـ الوكالة اليهودية .

هذا الاجراء القانوني لا يعني بأن المنظمة الصهيونية ارتأت ايقاف نشاطاتها غداة قيام الدولة بانتظار حصولها على « الشخصية القانونية » ، بل يستفاد من المصادر الصهيونية والاسرائيلية ان الهيئات المسؤولة داخل الحركة بادرت قبل اعلان قيام الدولة الى اقتسام حقول النشاط ومجالات العمل بين دوائر الوكالة وادارات الحكومة العتيدة . وهذا الاقتسام هو ما جرى التعارف عليه بـ « مبدأ الفصل بين الوظائف » (Hafrada) . اذ تحددت بموجبه تلك الوظائف التي تحتفظ بها دوائر الوكالة اليهودية ـ المنظمة الصهيونية في ظل الدولة ، على النحو الآتي : الهجرة الى اسرائيل ، واستيعاب المهاجرين ، والاستيطان الزراعي في اسرائيل ، بالاضافة الى ممارسة النشاطات الثقافية والتنظيمية بين يهود العالم . بينما تؤكد المصادر الرسمية الصهيونية ان كافة الوظائف الاخرى انتقلت الى اشراف الدولة وأصبحت خاضعة لسيطرتها(٢) .

ازاء هذه الخلفية يمكننا النظر الى العلاقة العضوية بين دولة اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية في اطار المفاهيم التي تضمنها « القانون الاساسي » (Status Law) عام ١٩٥٢ . ومما تجدر ملاحظته ان المصادر الرسمية ، من صهيونية واسرائيلية ، ترى في بنود القانون المذكور ما يتجاوز تحديد العلاقة بين الدولة والمنظمة . فهي تعتبرها بمثابة الاعلان الذي يسلط الاضواء على ناحيتين اساسيتين : الناحية الاولى عن علاقة الدولة بيهود العالم ككل ، والثانية تتعلق بتحديد « الرسالة اليهودية للدولة » . والابعاد الثلاثة تتجلى بوضوح من خلال البنود الاربعة الاولى في « قانون الوضع الشرعي » للمنظمة الصهيونية العالمية ، حيث اعلنت هذه البنود ما يلي : **أولا** ، ان دولة اسرائيل تعتبر نفسها صنيعة الشعب اليهودي كله . وتمشيا مع قوانينها ، فان ابواب الدولة مفتوحة بوجه كل يهودي يرغب في الهجرة اليها . **ثانيا** ، منذ تأسيسها لخمسين عاما خلت ، وقفت المنظمة الصهيونية العالمية على رأس حركة الشعب اليهودي ، وتزعمت جهوده الرامية الى تحقيق رؤيا الاجيال في العودة الى وطنه . وتحملت المنظمة ، بمساعدة أوساط وهيئات يهودية اخرى ، العبء الاكبر من المسؤولية في انشاء دولة اسرائيل . **ثالثا** ، ان المنظمة الصهيونية العالمية ، وهي ايضا الوكالة اليهودية لفلسطين ، سوف تتعاطى ـ كما في السابق ـ بشؤون الهجرة ، وتشرف على مشاريع استيعاب المهاجرين وتوطينهم في الدولة . **رابعا** ، تعترف دولة اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية على انها الوكالة المصرح بها لكي تتابع العمل في دولة اسرائيل لاجل تطوير البلاد واستعمارها ، ولاستيعاب المهاجرين اليهود من الشتات ، بالاضافة الى تنسيق النشاطات في اسرائيل للمؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة في هذه الحقول(٣) .

فلو اعتبرنا ما تقدم أعلاه بمثابة الاطار النظري ـ المزود بالشكليات القانونية ـ للعلاقة القائمة بين اسرائيل والحركة الصهيونية ، لجاز لنا التساؤل عن طبيعة هذه العلاقة ومداها العيني في مجال التطبيق العملي . ومن المعروف ان الصياغة القانونية لارتباط الطرفين تمت بعد مضي اكثر من عامين على انشاء « مجلس التنسيق » ، في ايار (مايو) ١٩٥٠ ، لكي يقوم بالاشراف على تنسيق النشاطات في كافة المجالات المشتركة بين حكومة اسرائيل واللجنة التنفيذية الصهيونية . لكن المصادر الرسمية الصهيونية ما برحت تؤكد لنا بان الامور ليست على خير ما يرام بالنسبة للممارسة والتطبيق العملي .